رأي القدس

اعتقال النواب في الاردن

■ مازال ابو مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم «القاعدة» السابق في بلاد الرافدين يثير المشاكل في مسقط رأسه الاردن حتى بعد انتقاله الى الرفيق الاعلى اغتيالاً في غارة شنتها طائرات امريكية على منزل كان يقيم فيه واسرته في منطقة بعقوبة العراقية. فقد اقدمت قوات الامن الاردنية على اعتقال اربعة نواب من جبهة العمل الاسلامي بسبب ذهابهم الى الزرقاء، وتقديم العزاء في وفاته الى اسرته التي اقامت السرادق لاستقبال المعزين.

الحكومة الاردنية وجهت تهمة «التحريض على اثارة النعرات المذهبية والعنصرية والحض على النزاع بين مختلف عناصر الامة» الى النواب الاربعة، واحالتهم الى محكمة امن الدولة التي امرت باعتقالهم لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيق.

النواب المنتخبون في البرلمانات، سواء كانوا في دول تنتمي الى العالم الثالث او العالم الاول، يتمتعون بحصانة نيابية تحميهم من الاعتقال والملاحقة القانونية، الا في حال اقدام البرلمان على رفع هذه الحصانة، وفق شروط خاصة منصوص عليها في القانون الاساسي للدولة. ولكن الحكومة تفسر القوانين وفق نظرتها هي، وبما يخدم بعض سياساتها، وهذا هو الحال، فيما يبدو، بالنسبة الى النواب الاربعة.

صحيح ان تنظيم ابو مصعب الزرقاوي ارتكب مجزرة في الاردن عندما هاجمت عناصر تابعة له فنادق في عمان مما ادى الى مقتل اكثر من ستين شخصاً، معظمهم كانوا يحضرون احد الافراح، ولكن اقدام البعض على تقديم واجبات التعزية في وفاته، لا يعني انهم يقرون هذه المجازر، ويؤيدون من يقف خلفها.

الاردن، مثل كل البلدان العربية الاخرى، يتكون من نسيج اجتماعي وقبلي يحتم بعض التقاليد الراسخة على مدى قرون، ابرزها تقديم واجب التعزية والمشاركة في الجنازات، ولم يخرج النواب الاربعة عن هذه التقاليد على الاطلاق.

فاذا كان تقديم واجب العزاء يقود اصحابه الى السجن، فان من الجائز القول ان فتح عائلة ابو مصعب سرادق العزاء جريمة ايضاً تستحق العقاب نفسه. الامر الذي يطرح اكثر من علامة استفهام حول عدم اقدام الحكومة الاردنية وقواتها الامنية على منع هذه المسألة من اساسها.

الحقيقة التي ربما يكون من المفيد التذكير بها ان ابو مصعب الزرقاوي لم يعد موجوداً وزال خطره بالكامل، واختلاف الناس حوله بين مؤيد ومعارض امر طبيعي، فالرجل كان ظاهرة فريدة من نوعها، وحظي بشعبية كبيرة داخل الاردن ومعظم الدول العربية، لانه كان يقاتل الاحتلال الامريكي في العراق، ولولا ارتكاب مجموعته مجزرة الفنادق في عمان لخرج الآلاف من الاردنيين من مختلف الاعراق والمذاهب تأييداً له.

ابو مصعب الزرقاوي يظل اردنياً، مثلما يظل ابناً لعشيرته ومدينته، ومقتله بالطريقة التي تم فيها، تجعل البعض ينظر اليه باعجاب خاصة في اوساط بعض المحبطين من الجرائم والمجازر الامريكية التي ترتكب في العراق يومياً. ولهذا فان اقدام البعض على تقديم واجب العزاء فيه ليس جريمة تستحق السجن، والا لامتلأت سجون الاردن بالمعزين فيه وعددهم فاق الآلاف.

الحكومة الاردنية اخطأت بالاقدام على هذه الاعتقالات، وربما لا نبالغ اذا قلنا انها بهذه الخطوة مارست التحريض العشائري والمذهبي والعرقي ايضاً. والحكمة كانت تقتضي تجاهل هذه التعزية، وعدم اثارة هذه الضجة، ولو فعلت الحكومة الاردنية ذلك لوفرت على نفسها الكثير من المتاعب.

كوارث انسانية وسياسية في فلسطين

د. محمد صالح المسفر

■ الزعيم الحقيقي الذي يريد ان يهتف شعبه بحياته هو ذلك الزعيم الذي يتحسس آلام شعبه واحزانه ويستميت دفاعا عن سيادة الوطن وحفاظا على سلامة مواطنيه، الزعيم الوطني الذي يريد ان يخلده تاريخ وطنه هو ذلك الزعيم الذي يأبى الضيم ويثأر لكرامة شعبه وامته من كل معتد اثيم، والتاريخ يخلد ذكرا لقادة العملاء كما يخلد ذكر الشرفاء اهل الغيرة والحمية، وشتان بين الاولين والآخرين.

ما دفعني الى هذه المقدمة ذلك الحدث الانساني الذي شاهدته كغيري من الملايين من البشر من كل الاجناس والمتمثل في الطفلة «هدى» الفلسطينية التي في لمحة عين فقدت أباها وافرادا من اسرتها وهم على شاطىء بحر الفقراء في غزة، ارادوا الخروج من البيت للفضاء في اجازة عطلة نهاية الاسبوع علهم ينسون مناظر جيش ابو مازن وهم مدججون بالسلاح يجوبون شوارع المدن الفلسطينية وخاصة غزة وجنين، خرجوا الى الفضاء بجوار البحر علهم ينسون الام الحصار الظالم الذي فرضه العدو الصهيوني ودولة الاستكبار العالمي امريكا بتواطؤ مع قادة فلسطينيين ودول الجوار وآخرين خارج جغرافية امتنا العربية والاسلامية، راحت تلك الطفلة البريئة تمرغ وجهها في رمال الشاطئ الحزين وهي تنادي اباها عله يسمعها ولكن لا حياة لمن تنادي فقد استشهد برصاص جيش العدو الاسرائيلي وعلى مقربة من هذا الجيش يتجمهر جيش ابو مازن احتجاجا على حكومته المنتخبة لانه لم يستلم راتبه الشهري يا للهول!! العدو يفتك بالشعب والجيش الوطني يتجمهر في الشوارع تأييدا للرئيس ابو مازن، لم تجد هذه الطفلة وسيلة الا ان تمعن في الصراخ! فلعل الشاطىء ورماله البيضاء يحزن معها ويثأر لها بعد ان فقدت اغلى ما في الارض عندها وبعد ان عز عليها النصير من جيش بلادها وقادة وطنها المنهوب.

لقد امطرت قوات العدو الصهيوني شاطئ الاحزان الغزاوي بوابل من النيران من البر والبحر والجو فدمرت كل ما وصلت اليه في يوم الجمعة الحزين، جاءت هذه الغارة العسكرية الصهيونية مباشرة بعد ان عاد رئيس وزراء العدو الصهيوني اولمرت من زيارة لعاصمتين عربيتين اجتمع فيهما بملك متوج واخر ينتظر التتويج له او لابنه وبعد ما تلقى برقيات ومكالمات هاتفية من قيادات فلسطينية تعبر له عن احر التهاني بتسلمه القيادة في دولة الكيان الصهيوني.

كنت اتوقع ان تغضب مدينة شرم الشيخ المنحوسة ومعها قائدها المبجل لما حدث وان تخرج من عقالها فتدعو مجلس الامن للانعقاد فورا لاتخاذ قرار حاسم تجاه ذلك العدوان، كنت اتوقع من العاصمتين العربيتين اللتين زارهما رئيس وزراء العدو أولمرت في الاسبوع الماضي ان تستدعي سفيريها من تل ابيب احتجاجا على ذلك العدوان غير المبرر، كنت اتوقع من كل العواصم العربية وخاصة الرياض ان تدعو لاجتماع قمة عربية عاجل لاعادة النظر في مبادرة العرب الكسيحة والتي ما فتئوا يطالبون المنظمات الوطنية الفلسطينية الاعتراف بها والا فالحصار على الشعب الفلسطيني سيستمر وسيشدد قبضته.

في هذا الخضم من التمنيات على الزعماء العرب خرج علينا الزعيم الفلسطيني الموهوب في مؤتمر صحافي جمعت امامه كل مايكرفونات محطات التلفزة العربية والدولية وظننت ظن الحق بان ابو مازن سيعلن على الملأ اجمع انه يشجب ويدين هذه العمليات العسكرية الاسرائيلية «القذرة» وانه قرر دعم الحكومة الوطنية المنتخبة ورئيسها الاخ اسماعيل هنية، يؤيده في ذلك حزبه «فتح» بكامل اطياف ذلك الحزب المبجل.

لكن ويا للهول، خرج علينا عبر ذلك المؤتمر المشؤوم ليبلغ العالم بانه قرر اجراء عملية الاستفتاء على ما سمي بوثيقة الاسرى يوم 26 تموز (يوليو) القادم ولا اريد ان اخوض في شرعية تلك الوثيقة التي لو علم اصحابها انها ستكون وثيقة فرقة وحرب طاحنة بين مكونات الشعب الفلسطيني لما وقعوها، لكني لا استبعد ان تلك الوثيقة قد ابرمت في ظلمة ليل حالك السواد من اجل فتنة تحل بالبلاد والعباد، كما انها قد اشبعت درسا وتحليلا من كل المشتغلين بالقانون الدستوري وكذلك المشتغلين بالتحليل السياسي.

كما قلت باني لا رغبة عندي في الحديث عن تلك الوثيقة والنوايا التي ادت اليها، ولكن استدعي من الذاكرة حديثا قال به شارون في عهد رابين «ان اتفاقية اوسلو هي بلا سند انها وثيقة موقعة بين دولة (يقصد اسرائيل) وعصابات ارهابية ـ (يقصد منظمة التحرير الفلسطينية) وهي لم تعد صالحة للعمل بها، ومن هنا فاني اقول: وارجو ان اكون مخطئا ان الرئيس ابو مازن يريد ان يعطي نفسه شرعية شعبية للتفاوض مع قيادات الكيان الصهيوني والتسليم بنتائج تفاوضه معهم، الامر الثاني والاخطر انه طبقا لنجاح الاستفتاء على وثيقة الاسرى ان تم فان ذلك يعني انهاء المقاومة وحقها المشروع في مقاومة قوى الاحتلال والقبول بحكم ذاتي بلا دولة فلسطينية وبلا حقوق للاجئين.

اخر القول: فاني اهيب بالشعب الفلسطيني وادعوه بكل صدق وامانة ان يرفض دعوة ابو مازن للاستفتاء فان ذلك الاستفتاء فخ منصوب للشعب ليوقع بمحض اختياره على بقاء اسرائيل في فلسطين وتنازل جماعي عن حق قيام الدولة الفلسطينية والتنازل عن حق اللاجئين في العودة.

نذكركم بان المجتمع الاوروبي معكم وقد تمثل ذلك في موقف اساتذة الجامعات البريطانية الذين قاطعوا الجامعات الاسرائيلية وطلابها لانهم يضطهدون الشعب الفلسطيني وكذلك في امريكا حراك وطني يساند حقوقكم والشاهد على ذلك الدراسة التي نشرها اساتذة في اكبر الجامعات الامريكية تقول بعنصرية الدولة الصهيونية فهل انتم متعظون؟

الخطأ والخطيئة بالشأن العراقي: تأملات في كارثة من صنع الساسة

د. عبدالوهاب الافندي *

■ الذي يتأمل الاحتفال الذي عم بعض العواصم الغربية في الأيام القليلة الماضية بمناسبة اغتيال الإرهابي الغامض أبو مصعب الزرقاوي يدرك على الفور الحضيض الذي انحدر إليه الزعماء الذين تولوا كبر الحرب في العراق. فحين تقطع كل محطات التلفزة بثها وتقضي الساعات تلو الساعات في التعليق على مقتل فرد واحد كما لو أنه خبر فتح مكة، فلا بد من وقفة للتأمل في ما آل إليه حال العالم. وحين يخرج زعماء أكبر دول العالم على الملأ لكي يبشروا بنصر مبين يتمثل في مقتل من كان نكرة حتى قبل سنة أو سنتين، وقد بدأ حياته كمجرم صغير وانتهى كذلك، فإنهم يعلنون في نفس الوقت أن هذا النكرة هو ند لهم، وأنه كان المهدد الأكبر لسلطانهم ومشاريعهم. وإذا كان هذا هو الحال فلا شك أن التهديد لهذه المشاريع يأتي من طبيعتها ومن كونها مرفوضة لدرجة أن من يعارضها ترتفع مكانته مهما كان وضيعاً في السابق، وبمساهمة من هؤلاء الزعماء أنفسهم الذين ظلوا ينفخون في أسطورة الرجل لتبرير فشلهم وعمق أزمتهم.

ويكفي أن نتابع الطريقة التي تعامى بها المحتفلون عن الطبيعة الإجرامية للعمل موضوع الاحتفال، ألا وهو اغتيال مجموعة من الأشخاص هم جميعاً في عرف القانون أبرياء حتى يثبت جرمهم، وبطريقة وحشية لا تقل بشاعة عما يتهم به الزرقاوي. ذلك أن قصف منزل من الجو بصورة تتعمد قتل جميع من فيه على أساس الاشتباه وبدون التأكد بدقة من هوية الموجودين ـ أو حتى بعد التأكد من هويتهم ـ هو جريمة حرب بحسب الشرائع الدولية. وقد ثبت أن طفلة في حوالي العاشرة قد قتلت في هذا القصف ومعها أيضاً امرأتان. وقد سبق أن قصفت القوات الأمريكية قبل ذلك على الأقل ثلاثة منازل بدعوى أن الزرقاوي كان بداخلها، وثبت في كل مرة أن أبرياء فقط قتلوا في ذلك القصف. ولم يكن هناك ما يضمن أن المعلومات التي حصلت عليها المخابرات الأمريكية صحيحة هذه المرة. وحتى لو كانت فإن الطريقة القانونية لقوات تتحمل مسؤولية الحفاظ على القانون تنحصر في بذل الجهد لاعتقال المشتبه بهم. ولم يكن هناك ما يمنع القوات الأمريكية من محاصرة المنزل الذي كان المشتبه فيه بداخله واعتقاله.

كون القيادة الأمريكية قد تنكبت هذا الطريق يمكن أن يفسر بأكثر من تفسير، كلها لا يشرف. فإما أن تكون هذه القوات جبنت عن مواجهة فرد واحد كانت تعلم أنه كان بصحبة مرافق واحد ونساء وأطفال، وكان بحسب المعلومات التي تبرعت بها في منزل معزول تسهل محاصرته. وإما أن تكون القيادة تستخف بأرواح العراقيين ولم يكن يهمها لو قتلت ألف بريء للظفر بمجرم واحد، بخلاف المبدأ القانوني المشهور الذي يفضل نجاة مائة مجرم على إدانة بريء واحد.

هذه التعليقات ليست هامشية كما يبدو، حتى مع تسليمنا بأن الزرقاوي يستحق القتل وأكثر وأن في قتله خيرا كثيرا للعراقيين والأمة الإسلامية. ذلك أن جريمة الزرقاوي لا تتمثل في محاربة المحتلين الأمريكان، وإنما في الأسلوب الذي اتبعه، وهو الإسراف في القتل واستهداف الأبرياء واللامبالاة والاستخفاف بدماء البشر. ذلك أن الحجة الأكبر ضد الإرهاب والإرهابيين هي تحديداً الأسلوب الذي يستخف بأرواح الأبرياء حتى وإن كانت القضية التي يدافع عنها هؤلاء مشروعة. فلا أحد يجادل في حق من احتلت بلاده من قبل قوات أجنبية غازية محاربة في أن يدافع عن حريته بأي وسيلة مشروعة، شرط أن يلتزم شرائع الحرب وقواعدها المتمثلة في تجنب تعمد استهداف الأبرياء وتجنب هتك الحرمات واستخدام الأساليب الوحشية.

فإذا استخدم المقاتل الأساليب غير المشروعة فإنه يقدح في مشروعية حربه حتى وإن كانت أهدافها نبيلة ومشروعة. وتزيد فظاعة مثل هذه الانتهاكات إذا كان مجترح هذه الكبائر يقدم عليها بدعوى محاربة الإرهاب. فإذا استخدم صاحب هذه الدعوى أساليب إرهابية فإنه يشرع تلقائياً للإرهاب لأنه يسقط الحجة الوحيدة ضده، وهي لا مشروعية وسائله. بل إن حجة الإرهابيين تصبح أقوى بكثير، لأن من يرتكبون الأعمال التي توصف بالإرهابية يعترفون بفظاعتها ولكنهم يحتجون بأن هذه هي الوسائل الوحيدة المتاحة لهم أمام عدو شرس لم يترك لهم وسيلة لمقاومته إلا عبر الانتحار. ولكن مثل هذه الحجة غير متاحة لزعماء أقوى دولة في العالم، جيوشها تملأ البر والبحر، وترسانتها تفقأ عين الحسود، خاصة وأنهم لا يدافعون عن بلادهم وإنما يدافعون عن احتلال غير مشروع لبلاد الآخرين.

هذه الملاحظات تكتسب أهمية متزايدة في ظل التسابق بين القيادات التي قادت الحرب للاعتراف بـ «أخطاء» ارتكبت في العراق (كما فعل الرئيس الأمريكي جورج بوش الأصغر ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير في واشنطن الشهر الماضي) أو حتى بـ «آلاف الأخطاء» (على ذمة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس قبل حوالي الشهرين). ذلك أن هذه الاعترافات لم تكن نتيجة صحوة ضمير ونية توبة عن الخطأ، بل هي لا تعدو كونها حملة علاقات عامة لإيهام المتشككين في الحرب ومنتقديها والجمهور عامة بأن هذه القيادات واعية بما يحدث. من هنا فإن هذه الاعترافات بالخطأ تتحول بدورها إلى خطيئة تضاف إلى الخطيئة الكبرى التي هي في نظري (كما أوضحت في لقاء ضمنا مع بلير منذ فترة) لم تكن غزو العراق بل تحويل إسقاط طاغية مثل صدام حسين إلى كارثة على العراق وأيضاً على بريطانيا والولايات المتحدة.

بوش وبلير لا يفترأن عن تذكير العالم بأن الحرب على العراق كانت ضرورية لمكافحة الإرهاب ومنع أسلحة الدمار الشامل من الوقوع في يد الإرهابيين، وبأن الإرهاب لا علاقة له بحرب العراق، لأن هجمات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) سبقت غزو العراق. بلير تحديداً يبدو أنه، بعكس فرانسيس فوكوياما، يرى أن الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) كان بداية التاريخ، وينسى أن بعض حجج الإرهابيين هي تلك التي زودتها بهم وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت التي قالت مرة على الملأ وفي لقاء متلفز أن موت نصف مليون طفل عراقي ثمن يستحق دفعه لاحتواء نظام صدام حسين. فإذا كان قتل الأطفال الأبرياء بمئات الآلاف مبرر ومشروع من أجل هدف ثانوي من أهداف السياسة الخارجية، ألا يعتبر قتل عشرات المدنيين الإسرائيليين مبرراً لمحاربة الاحتلال وتنبيه العالم إلى مأساة الفلسطينيين؟ أولا تصبح فظاعات الزرقاوي حسنات في مقابل مثل هذه القسوة؟

إن الوضع الإشكالي الذي تشهده المنطقة العربية حالياً له جذور عميقة، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وهي جذور ذات صلة بالسياسات الاستعمارية لبريطانيا وباستمرار التدخل الغربي في المنطقة. وحتى لو تغاضينا عن هذا الماضي القريب البعيد، فإن التدخل الغربي بقيادة الولايات المتحدة في حرب الكويت عام 1990 هو السبب المباشر في الأزمة الحالية. ذلك أن هذا التدخل الذي تذرع بتحرير الكويت عمد إلى تصفية حسابات قديمة وتطبيق مشاريع مخطط لها سلفاً تمثلت في تعزيز الهيمنة على منابع النفط في الخليج وفرض الاعتراف بإسرائيل على العرب، وتصفية القضية الفلسطينية وإقامة قواعد عسكرية على أرض الحرمين. وقد كانت هذه الخطوة هي التي دفعت بأسامة بن لادن ليتحول من حليف للأمريكان كما كان في أفغانستان إلى عدو مبين لهم. وقد كان يمكن لثورة بن لادن وشيعته من الأفغان العرب أن تظل ثورة معزولة لولا تفاقم الغارة المعولة على العالم الإسلامي، خاصة في العراق والبوسنه والشيشان وفلسطين. فقد أصبحت صور هذه المآسي المتلفزة تشكل بدورها غزواً يومياً على وعي الشباب يضاف إلى ما يعانيه هؤلاء من قهر في بلادهم وإحباط بسبب عجز وتواطؤ الحكومات، مما جعلهم تربة خصبة للتجنيد في القاعدة ونظائرها.

الخطيئة إذن لم تكن غزو العراق وإسقاط صدام، لأن هذا العمل يعتبر أهون الشرين إذا كان البديل عند بلير وبوش هو الإبادة الجماعية للعراقيين عبر حصار لانهاية له (وهو أيضاً ما قلته لبلير في اللقاء المذكور). الخطيئة هي التمسك بهذ العقلية التي تعتبر الحصار للعراقيين والفلسطينيين والإبادة الجماعية لهم، وهدم المنازل على من فيها بالشبهة، وإقامة معسكرات الاعتقال مثل غوانتنامو وما يمثله كل هذا من استخفاف عنصري ـ طائفي بأرواح الأبرياء وحقوقهم، أمراً مبرراً ومشروعاً. إن أصحاب مثل هذه العقلية لا يستطيعون رجم الزرقاوي ولا من هو مثله بحجر لأن خطيئتهم أكبر بكثير، وهم مقيمون عليها وعلى تصويرها بأنها قمة الفضيلة، في حين أن مثل هذه الخطايا التي تحول أمثال الزرقاوي من محترفي القتل إلى أبطال، بالقياس طبعاً، وما لم يتم الاعتراف بخطأ هذا المنحى والإقلاع عنه فإن الأرض لن تنبت زرقاويين جدد، بل بالعكس، ستخرج مقاومين حقيقيين كما حدث في لبنان، يحرمون المحتلين من التذرع بظاهرة الزرقاوي التي خلقوها لما يرتكبونه من جرائم زرقاوية منكرة.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

حوار وطني فلسطيني أعلن عن فشله وهو لم يجر أصلاً

عبدالله الحوراني *

■ ليس ترديداً لما تقوله حماس، ولا انطلاقاً من رؤيتها للحوار الوطني، أقول: إن الحوار الوطني الفلسطيني الذي أعلن عن انتهائه وفشله لم يجر أصلاً، ذلك أن الحوار الذي أعلن عنه تم أولاً، بين أطراف الاتجاه الواحد، وهم أطراف وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يشارك فيه التيار الإسلامي الموجود خارج إطار منظمة التحرير، والممثل بحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وهما أصحاب وجهة النظر الأخرى التي يفترض أن يجري الحوار مع أصحابها حتى يحمل الحوار سمة الحوار الوطني الشامل.

وثانيا: فإن الحوار الذي جرى تم في مدينة رام الله فقط، وضم القيادات والشخصيات الموجودة في منطقة الضفة الغربية. وبذلك غابت عنه قيادتا حركتي حماس والجهاد الموجودتان في غزة، كما غابت عنه قيادات وشخصيات أخرى تتواجد في قطاع غزة ولم تتمكن من الوصول إلى رام الله. وكان الأولى أن تعقد جلسات الحوار بين غزة والضفة لتكتمل مكونات الحوار الوطني ومقوماته.

ثالثا: إن قطاع غزة هو عنوان المشاكل والخلافات والصراعات الحالية في الساحة الفلسطينية، وعقد الحوار على أرض القطاع، كان سيعطي مزيداً من الجدية لهذا الحوار، ويفرض على أصحابه التوصل إلى نتائج إيجابية للخروج من هذه الظروف الصعبة والمعقدة، كما يعطي قدراً من الاطمئنان والأمل للمواطن الفلسطيني للتخلص من المشاكل التي يتعرض لها يومياً. كذلك فإن لقاء الأطراف المختلفة على طاولة الحوار في غزة، كان سيفرض على هذه الأطراف وقف ممارسات الاقتتال التي تجري بين أعضائها وأجهزتها في ساحة غزة. وهذا في حد ذاته يشكل أولى إنجازات الحوار الوطني.

ورابعا: فإن وجود الأخ أبو مازن، بوصفه رئيس منظمة التحرير ورئيس السلطة الوطنية ـ وليس بوصفه رئيسا لفتح ـ على رأس الحوار الوطني يعتبر شرطا أساسياً من شروط الحوار ونجاحه، لأنه يوحي بجدية الحوار والحرص على نجاحه. كما أن وجود الرئيس في غزة يعطيه فرصة المتابعة الدقيقة للمشاكل اليومية التي تعم القطاع، مما يوفر فرصة أكبر لوقف هذه التجاوزات أو التخفيف منها على الأقل. وهو ما يشكل أرضية مناسبة للحوار، والتوصل إلى توافق وطني.

ولهذا فإن الاستعجال في الإعلان عن انتهاء الحوار الوطني ـ الذي لم يجر أصلاً ـ وفشله، والانتقال للحديث عن الاستفتاء وبدء التحضيرات له، يثير تساؤلات حول مدى جدية نظرة هؤلاء المستعجلين للحوار الوطني، كما يعطي انطباعاً بأن توجههم بالأساس لم يكن نحو الحوار، وإنما نحو الاستفتاء، خاصة وأن بعض هؤلاء بدا وكأنه يلعب دوراً قيادياً في الحوار، وينطق باسمه، وهو في الأصل لا يحظى بثقة الشعب الفلسطيني، نتيجة مواقفه السياسية المعروفة من قضية تعتبر جوهر الصراع الفلسطيني الصهيوني، وأهم ثوابت النضال الوطني الفلسطيني، وأهدافه.

ومما يثير المزيد من التساؤلات حول موقف هؤلاء المستعجلين على تجاوز الحوار، والقفز عنه، والذهاب فوراً إلى الاستفتاء، هو ادعاؤهم تبني وثيقة الأسرى، والتذرع برفض حركة حماس لهذه الوثيقة. في الوقت الذي تتضمن فيه هذه الوثيقة بنوداً تتناقض تماماً مع مواقفهم السياسية. فمن بين ما نصت عليه وثيقة الأسرى هناك تمسك بخيار المقاومة بمختلف الوسائل، وهو أمر تجاوزه هؤلاء وتخلوا عنه منذ زمن. كما نصت الوثيقة في أكثر من بند، على التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم الأصلية. وهو أمر لا يراه هؤلاء من بين الثوابت الأساسية للشعب الفلسطيني، وقد عبروا، في أكثر من مناسبة، وأكثر من وثيقة، عن استعدادهم للتنازل عنه، أو مقايضته بحقوق أخرى. كما لم تتضمن هذه الوثيقة أي نص يشير إلى تبني خطة خارطة الطريق، أو أي ذكر لها. في الوقت الذي تعتبر فيه هذه الخطة هي الأسلوب الوحيد الذي تعتمده السياسة الرسمية الفلسطينية كطريق لحل الصراع مع العدو الإسرائيلي.

إذن، من الواضح أن هدف أصحاب هذا الرأي لم يكن الوصول إلى توافق وطني، على أساس هذه الثوابت، عبر الحوار الوطني، بقدر ما كان استغلال هذه الوثيقة التي تحظى أغلبية بنودها بإجماع وطني، كما يحظى أصحابها باحترام وتقدير شعبهم، مما يجعلها مؤهلة لتحقيق نجاح واسع فيما لو طرحت للاستفتاء. ولهذا فهم يستعجلون الاستفتاء ليزيحوا الطرف المعارض له من مواقع السلطة، ويستعيدوا مواقعهم التي فقدوها. ومن ثم ينتهي دور الوثيقة، ولا تعود مضامينها وثوابتها هي التي تحكم السياسات المستقبلية. وهذا، للأسف الشديد، يوجه ضربة قاتلة للوثيقة، ولنوايا أصحابها، ويحولها من أداة لتحقيق المصالحة الوطنية، والوحدة الوطنية، إلى أداة لتأجيج الصراع على السلطة، وتغليب المصالح الذاتية والتنظيمية على المصلحة الوطنية. وهو ما لم يكن في حسبان معديها، وإلا لما فكروا فيها من الأساس.

وحين ترفض حركة حماس الاستفتاء، فإن السبب الذي يقف وراء ذلك هو الخشية من فقدان السلطة، رغم ما تورده من أسباب أخرى، كعدم قانونية الاستفتاء، أو عدم أحقية الرئيس في إجرائه، أو كونه يستثني أهلنا في الخارج، أو أن ذلك من حق الحكومة وحدها.... إلى غير ذلك من الأسباب. وهنا أيضاً تبرز أهمية السلطة، والتمسك بها لدى حركة حماس. فهي بعد أن وصلت إلى السلطة لا تريد التفريط بها، خاصة في هذا الوقت المبكر، رغم الاعتقاد الذي أوحت به حماس خلال سنوات الانتفاضة والمقاومة بأنها لا تسعى إلى السلطة ـ حتى لو فازت في الانتخابات ـ وأنها لن تتخلى عن دورها وطبيعتها كحركة مقاومة. بل إن تفكير حماس بالسلطة لم يعد يقف عند حدود سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع فإن نجاحها في الانتخابات ـ مع معرفتها بأن نجاحها هذا لم يكن سببه فقط مكانتها الجماهيرية وبرنامجها السياسي وإنما هناك أسباب عديدة أدت لهذا النجاح ـ أغراها بأن تطمح لأن تكون هي الممثل للشعب الفلسطيني بديلاً لمنظمة التحرير، أو على الأقل أن تكون، لها الأغلبية داخل المنظمة إذا ما انضمت لصفوفها. وهذا الطموح للسلطة هو ما دعا حركة حماس لرفض ما قدم لها من آراء صادقة ومخلصة، بالابتعاد عن تشكيل الحكومة حتى لا تتورط في مشاكل السلطة والتزاماتها المحلية والدولية، تلك النصائح التي قدمت لها من باب الحرص عليها وعلى مصداقيتها، والاحتفاظ بها وببرنامجها المقاوم، كرصيد وطني يقف في وجه أية شروط قد تفرض على القيادة الفلسطينية، لكنها، للأسف الشديد، قبلت الانخراط في السلطة، رغم توقعها لما ستتعرض له من ضغوطات لإخضاعها ودفعها للتخلي عن خيار المقاومة.

وهذا يعني أن السبب الرئيسي للخلاف القائم في الساحة الفلسطينية هو الصراع على السلطة، وحرص كل طرف من طرفي، أو أطراف، الصراع، على أن تكون السلطة بيديه وحده. وأن حديث كل طرف عن حكومة وحدة وطنية، أو شراكة سياسية هو حديث نظري أكثر من كونه عملياً، ما لم يتم التوصل إلى التوافق على برنامج وطني موحد يقوم على التمسك بالثوابت الوطنية، وبقدم الاعتبارات والمصالح الوطنية والشعبية على أية مصالح تنظيمية أو ذاتية. وعلى هذا الأساس يجب أن يتم النظر إلى مسألة الحوار الوطني، والتعامل معه.

وإذا كانت حماس تجد مبرراً لرفضها الاستفتاء، وتخوفها من نتائجه، فما الذي يدعوها إلى رفض وثيقة الأسرى، والادعاء بأن أسراها لم يوافقوا عليها، بل ودفعهم لأن يصدروا إعلاناً برفض ما توافق عليه إخوانهم الأسرى الآخرون، بمن فيهم أسرى ينتمون لحركة حماس، ـ مما ينقل الخلافات ويصعدها بين أسرانا البواسل، ويزيد من همومهم ـ إذا كانت بنود هذه الوثيقة، بأغلبيتها الساحقة، تشكل أساساً متيناً لبرنامج الوحدة الوطنية.

إن على حماس أن تنظر لهذه الوثيقة نظرة إيجابية، وأن تتعامل معها على هذا الأساس. وإذا كان لها من ملاحظات عليها، فإن في الوثيقة من الإيجابيات، ومن التمسك بالثوابت الوطنية ما يفوق بكثير أية سلبيات تراها فيها. وهذا يحتم على حماس أن تخرج من دائرة اعتبار رأيها وحده هو الرأي الصحيح. وأن على الآخرين أن يلتزموا بكل ما تقوله وتتبناه. فمثل هذه السياسة لا تقود إلى الوحدة الوطنية، والبرنامج الوطني الموحد. فأي برنامج للوحدة الوطنية يجب أن يضم القواسم المشتركة التي يلتقي عليها الجميع. وهذا يفرض على كل طرف من أطراف الحوار أن يلتقي الآخر في منتصف الطريق، وألا ينتظره حتى يأتيه إلى مواقعه. طالما أن الثوابت الوطنية مضمونة. هذا إذا كان الجميع يعتمد مبدأ المصلحة الوطنية، وتغليبها على أية مصلحة أخرى، لا أن يكون هاجس السلطة وحده والتفرد بها هو الذي يحكم تصرفاته. فحماس اعتمدت فكرة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع في حدود الرابع من حزيران. بغض النظر عن اعتمادها الفكرة كحل مرحلي أو مؤقت طويل الأجل. لكن النتيجة هي اقتراب من برنامج المنظمة أو تطابق معه. كما أقرت مبدأ المشاركة السياسية، ودخلت غمارها ـ بغض النظر أيضاً عن قولها إن مشاركتها لم تتم على قواعد اتفاقية أوسلو ـ مع أن كل القوانين والأنظمة التي تحكم حياتنا السياسية، خاصة في مناطق السلطة، انبثقت عن اتفاقيات أوسلو، وتعمل تحت سقفها. كما أن حماس أقرت مبدأ المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي حين أعلنت تفويضها للرئيس أبو مازن للقيام بهذا الدور. أما قرارات الشرعية الدولية التي ترى حماس أن اعترافنا بها يعني تنازلاً عن حقوقنا التاريخية وثوابتنا الوطنية، فإن هذه القرارات لا تشكل الأساس الذي نستند إليه في إثبات أحقيتنا بوطننا. فأحقيتنا التاريخية في وطننا هي أقدم من وجود الأمم المتحدة ذاتها، وليس من قراراتها فقط، وأقدم من وجود إسرائيل ذاتها، وكل شجرة في هذه الأرض، أو حجر، أو حفنة تراب تنطق بذلك، كما تنطق به عظام الآباء والأجداد التي ظلت في أعماق الأرض تحرسها حتى يعود إليها الأبناء والأحفاد، ولكن الإشارة للقرارات الدولية هي فقط من باب استخدامها في المحاججات الدولية، ولكسب التأييد العالمي لحركتنا وحقوقنا. أما قضية منظمة التحرير فمن حيث المبدأ هناك اتفاق لدى كل الأطراف على دخول التيار الإسلامي ممثلاً بحركتيه، حماس والجهاد، لمنظمة التحرير، أما آلية هذا الدخول فهي وحدها التي تخضع للنقاش، وليس من الصعب التوصل إلى اتفاق حولها إذا ما تخلينا، مرة أخرى، عن التفكير بالأغلبية أو التفرد.

وإذا ما فهمنا نقاط الخلاف على هذا الأساس، فلا يبقى أمامنا جميعا إلا القبول بوثيقة الأسرى، والحوار فقط على آليات تنفيذ بنودها ومضامينها. وفي هذه الحال تنتفي الحاجة للاستفتاء الذي يسعى إليه البعض من أجل استعادة السلطة، والتفرد بها مجدداً، كما يزول التخوف الذي يتملك حماس من إمكانية فقدانها للسلطة. وينفتح الطريق أمام وحدة وطنية حقيقية، وأمام حكومة وحدة وطنية تقوم على مشاركة حقيقية للجميع. وينقطع الطريق من ناحية أخرى على كل الذين يراهنون على فرقة شعبنا وقواه السياسية، وعلى استمرار الصراعات والخلافات الفلسطينية التي تقود إلى تدمير الجميع. وتتساقط مبررات الحصار التي يتذرع بها أعداء شعبنا وخصومه لإطالة أمد الحصار وفرض شروطهم.

ترى هل يستجيب الجميع لهذه المفاهيم، ويتصرفون على أساسها أم أن إغراءات السلطة ستعميهم جميعا وتدفع بهم وبشعبهم وقضيته إلى الجحيم؟.

* كاتب وسياسي فلسطيني

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط)

فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337